

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١٦

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية موضوع فى الطعن رقم ١٢٨٥٦

لسنة ٥٦ ق. عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٦/٥/١٤ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

**قرر :****( المادة الاولى )**

تُرجع أقدمية السيد/ هشام أحمد عبد الرازق بيومى - الوكيل العام بهيئة النيابة الإدارية ،

فى درجة وكيل عام بالهيئة إلى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٤

الصادر فى ٢٠/٨/٢٠١٤ - على أن يكون ترتيبه فى هذه الدرجة سابقاً للسيد/

إيهاب عادل سعد محى ، ولاحقاً للأستاذة/ إيمان أحمد شفيق عبد المنعم حشيش

«الوكيلين العامين بالهيئة» .

**( المادة الثانية )**

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ

( الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠١٦ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**